

قامت محكمة القضاء الإداري بتقديم ميعاد الفصل في الطعون المقدمة عل تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور الجديد، إلى الثلاثاء القادم 17 يوليو، بدلا من 4 سبتمبر القادم.

وقررت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة اليوم الأربعاء، تعديل مواعيد الفصل في الطعون على بطلان تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد، والمقامة من عدد من المحامين والمراكز الحقوقية لتكون الثلاثاء القادم، بدلاً من 4 سبتمبر القادم.

ويتداول النشطاء على شبكة الانترنت خبرا يفيد رفض الجمعية التأسيسية مقترح اللواء ممدوح شاهين، بأن ينص الدستور الجديد على تشكيل مجلس الدفاع الوطني بتشكيلته الحالية، وهو ما من شأنه تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية فيما يخص القرارات المتعلقة بالأمن القومي.

وكان أعضاء اللجنة التأسيسية قد اتفقوا على ضرورة إنجاز مشروع الدستور الجديد قبل بداية شهر سبتمبر المقبل، بحيث يعرض للاستفتاء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية.

وبحكم المحكمة ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية يقوم المجلس العسكري طبقا للإعلان الدستوري المكمل بتشكيل جمعية جديدة من اختياره دون الرجوع لمجلس الشعب الذي أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بحله و حكما آخر بوقف قرار الرئيس بعودته للانعقاد.

ويعتبر تقديم ميعاد النطق بالحكم حالة نادرة، وهو ما يراه المراقبون دليل واضح على المزج الفج بين السياسة والقضاء، وهو ما من شأنه الذهاب بهيبة القضاء وفقدان الاحترام لأحكامهم، حتى لو تم تنفيذها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/07/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com